International Consultations Group

القوة القاهرة
والظروف الطارئة
في العقود التجارية:

كيف تحمي أعمالك من
المخاطر غير المتوقعة؟

https://icg-online.com

مقدمة

تُبرم العقود التجارية على أساس مجموعة من الافتراضات المتعلقة بقدرة كل طرف على تنفيذ التزاماته وفقًا للشروط والمواعيد المتفق عليها. إلا أن الظروف الاقتصادية والسياسية والتنظيمية قد تتغير بصورة جوهرية بعد إبرام العقد، بما قد يؤثر بصورة مباشرة على قدرة أحد الأطراف على تنفيذ التزاماته.

وقد تشمل هذه الظروف النزاعات المسلحة، والقيود والقرارات الحكومية، والعقوبات الاقتصادية والتجارية، واضطرابات سلاسل الإمداد، وتعطل طرق النقل والشحن، والنقص الحاد في المواد الأساسية، والارتفاع الاستثنائي في تكاليف الطاقة أو التأمين أو النقل، وغيرها من الأحداث التي قد تتجاوز المخاطر التجارية المعتادة التي قبل بها الأطراف عند التعاقد.

وفي مثل هذه الحالات، يبرز مفهومان قانونيان أساسيان هما **القوة القاهرة والظروف الطارئة (Hardship).**

ورغم أن المصطلحين يُستخدمان أحيانًا بصورة متبادلة في الممارسة التجارية، فإنهما يعالجان وضعين قانونيين مختلفين. فالقوة القاهرة ترتبط، في جوهرها، بحدث خارجي يحول دون تنفيذ الالتزام أو يجعل تنفيذه مستحيلًا، بينما تتعلق الظروف الطارئة بحالة يظل فيها التنفيذ ممكنًا، ولكن يصبح مرهقًا بصورة استثنائية ويؤدي إلى اختلال واضح في التوازن الاقتصادي للعقد.

ولا يقتصر الأمر على تحديد ما إذا كان الحدث يشكل قوة قاهرة أو ظرفًا طارئًا، وإنما يمتد إلى تحديد **الآثار القانونية المترتبة عليه، والإجراءات التي يجب اتخاذها، والحقوق التي يمكن المطالبة بها، والمسؤوليات التي تظل قائمة على الطرف المتأثر.**

ومن هنا تأتي أهمية فهم هذه المفاهيم ليس فقط عند نشوء النزاع، وإنما منذ مرحلة صياغة العقد وتوزيع المخاطر بين أطرافه.

secretariat@icg-online.com | +201036437035
www.icg-online.com

أولًا: القوة القاهرة - متى يمكن أن تعفي الظروف الاستثنائية الطرف من المسؤولية؟

يقوم مفهوم القوة القاهرة على حدوث أمر استثنائي خارج عن سيطرة الطرف المتأثر، بحيث يؤدي إلى منعه من تنفيذ التزام تعاقدي معين.

ولا يكفي في هذا السياق أن يكون الحدث خطيرًا أو غير معتاد، بل يجب النظر إلى **الأثر الفعلي للحدث على الالتزام محل العقد**.

فقد تؤدي قرارات حكومية تمنع استيراد سلعة معينة إلى استحالة تنفيذ التزام بتوريدها، وقد يؤدي إغلاق طريق أو ميناء بصورة تمنع الوصول إلى موقع المشروع إلى التأثير بصورة مباشرة على التزامات أحد أطراف عقد المقاولة أو التوريد.

أما مجرد ارتفاع تكلفة تنفيذ الالتزام أو انخفاض هامش الربح، فلا يعني بالضرورة تحقق القوة القاهرة، طالما ظل التنفيذ ممكنًا من الناحية القانونية والعملية.

أهمية صياغة شرط القوة القاهرة

يُعد شرط القوة القاهرة من أهم البنود التي ينبغي التعامل معها بعناية عند إعداد العقود التجارية.

فالعقد قد يحدد بصورة تفصيلية الأحداث التي يمكن اعتبارها قوة قاهرة، مثل:

- الحروب والنزاعات المسلحة؛
- القرارات والإجراءات الحكومية؛
- العقوبات والقيود التجارية؛
- الكوارث الطبيعية؛
- تعطّل الموانئ ووسائل النقل؛

secretariat@icg-online.com | +201036437035
www.icg-online.com

- اضطرابات سلاسل الإمداد؛
- الأوبئة أو الأحداث الصحية الاستثنائية؛
- أو أي أحداث أخرى يتفق عليها الأطراف.

كما ينبغي أن يحدد العقد ما إذا كانت القائمة الواردة في الشرط حصرية أم على سبيل المثال، وما إذا كان مجرد وقوع الحدث كافيًا أم يشترط أن يؤدي إلى منع فعلي من التنفيذ.

ومن المهم كذلك تحديد الآثار المترتبة على تحقق القوة القاهرة، مثل تعليق الالتزام، أو تمديد مدة التنفيذ، أو الإعفاء من غرامات التأخير، أو توزيع التكاليف الإضافية، أو منح أحد الأطراف حق إنهاء العقد إذا استمر الحدث لفترة معينة.

وفي العقود التي تخضع للقانون المصري، ينبغي قراءة شرط القوة القاهرة إلى جانب القواعد العامة التي تحكم استحالة تنفيذ الالتزام والآثار المترتبة عليها، مع مراعاة أن الصياغة التعاقدية قد تلعب دورًا حاسمًا في تحديد المخاطر التي قبل الأطراف بتحملها.

ولهذا السبب، لا ينبغي الاكتفاء بعبارة عامة مثل "في حالة القوة القاهرة يعفى الطرف المتأثر من المسؤولية"، وإنما يجب إنشاء آلية تعاقدية واضحة تحدد **متى تبدأ الحماية، وكيف يتم تفعيلها، وما الذي يجب على الطرف المتأثر فعله، ومتى تنتهي**.

ثانيًا: الظروف الطارئة - عندما يصبح التنفيذ ممكنًا ولكنه مرهق بصورة استثنائية

تختلف الظروف الطارئة عن القوة القاهرة في نقطة جوهرية.

secretariat@icg-online.com | +201036437035
www.icg-online.com

ففي حالة الظروف الطارئة، لا يصبح تنفيذ الالتزام مستحيلًا بالضرورة، وإنما تؤدي ظروف استثنائية وغير متوقعة إلى جعل التنفيذ **مرهقًا بصورة تتجاوز المخاطر التجارية المعتادة**، بما يؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي للعقد.

وتظهر أهمية هذا المفهوم بشكل خاص في العقود طويلة الأجل، وعقود المقاولات، والتوريد، والطاقة، والخدمات، والاستثمارات والمشروعات التي تمتد لسنوات.

فإذا ارتفعت تكلفة المواد أو النقل أو الطاقة بصورة استثنائية نتيجة حدث عام وغير متوقع، وظل المورد قادرًا من الناحية العملية على تنفيذ التزامه، فإن المسألة قد لا تصل إلى حد القوة القاهرة؛ لأن التنفيذ لم يصبح مستحيلًا.

ولكن قد تثار مسألة الظروف الطارئة إذا أصبح استمرار التنفيذ بالشروط ذاتها مرهقًا بصورة استثنائية ويهدد التوازن الاقتصادي الذي قام عليه العقد.

الفرق الجوهري بين الحالتين

يمكن تبسيط الفارق على النحو التالي:

القوة القاهرة:

الحدث يمنع تنفيذ الالتزام أو يجعل التنفيذ مستحيلًا.

الظروف الطارئة:

التنفيذ لا يزال ممكنًا، لكنه أصبح مرهقًا بصورة استثنائية نتيجة ظروف غير متوقعة.

وتترتب على هذا الاختلاف نتائج قانونية مختلفة.

secretariat@icg-online.com | +201036437035
www.icg-online.com

ففي حالة القوة القاهرة، قد يكون الأثر هو تعليق تنفيذ الالتزام أو الإعفاء من المسؤولية عن عدم التنفيذ أو التأخير، وقد يصل الأمر إلى انتهاء الالتزام أو إنهاء العقد إذا أصبحت الاستحالة نهائية وفقًا للقانون والعقد.

أما في حالة الظروف الطارئة، فالفكرة الأساسية ليست إعفاء الطرف من التنفيذ، وإنما **إعادة التوازن إلى العلاقة التعاقدية** وفقًا للضوابط التي يقررها القانون.

وفي مصر، يقرر القانون المدني نظرية الظروف الطارئة من خلال المادة 2/147، والتي تجيز للقاضي، عند توافر شروطها، التدخل لرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول في الحالات التي تؤدي فيها حوادث استثنائية عامة وغير متوقعة إلى جعل تنفيذ الالتزام مرهقًا بصورة تهدد المدين بخسارة فادحة.

وتوجد آليات قانونية مماثلة في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي، وإن اختلفت الصياغات والشروط والآثار من دولة إلى أخرى.

ففي قطر، يتناول القانون المدني الظروف الاستثنائية في المادة 171، بينما تتناول المواد 187 و188 حالات القوة القاهرة واستحالة التنفيذ.

وفي المملكة العربية السعودية، عالج **نظام المعاملات المدنية** الصادر عام 2023 مسألة الظروف الاستثنائية في المادة 97، كما نظم أثر استحالة تنفيذ الالتزام في العقود الملزمة للجانبين.

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد أصبح من الضروري عند مراجعة العقود الإماراتية مراعاة قانون المعاملات المدنية الجديد الصادر في عام 2025، وعدم الاعتماد بصورة تلقائية على الأحكام الواردة في التشريع السابق.

ومن ثم، فإن تحديد القانون الواجب التطبيق ليس مسألة شكلية، بل قد يكون له تأثير مباشر على **الحقوق والدفوع والوسائل المتاحة للطرف المتضرر**.

secretariat@icg-online.com | +201036437035
www.icg-online.com

ثالثًا: من وجود الظرف الاستثنائي إلى إثبات الحق في التعويض أو الإعفاء أو تعديل العقد

حتى إذا وقع حدث يمكن من حيث المبدأ وصفه بالقوة القاهرة أو الظروف الطارئة، فإن ذلك لا يعني تلقائيًا أن الطرف المتضرر أصبح محصنًا من المسؤولية.

فالخطوة الأساسية هي إثبات **العلاقة السببية** بين الحدث والضرر أو عدم التنفيذ.

ويجب على الطرف المتأثر أن يكون قادرًا على الإجابة عن أسئلة أساسية، من بينها:

ما هو الحدث الذي وقع؟

متى وقع؟

ما هو الالتزام الذي تأثر به؟

كيف أدى الحدث إلى منع التنفيذ أو زيادة أعبائه؟

وهل كانت هناك وسائل بديلة معقولة لتنفيذ الالتزام؟

فعلى سبيل المثال، إذا تعذر الحصول على مادة معينة من مورد محدد، فلا يعني ذلك بالضرورة استحالة التنفيذ إذا كان من الممكن الحصول عليها من مورد بديل بصورة معقولة.

كما أن ارتفاع تكلفة التنفيذ وحده لا يثبت بالضرورة وجود قوة قاهرة، وإنما قد يكون من الضروري بحث مدى انطباق نظرية الظروف الطارئة أو أي آلية تعاقدية أخرى لتعديل الأسعار أو إعادة توزيع المخاطر.

الإخطار ليس مجرد إجراء شكلي

تتضمن العديد من العقود التجارية شروطًا تلزم الطرف المتأثر بإخطار الطرف الآخر خلال مدة محددة من تاريخ علمه بالحدث.

secretariat@icg-online.com | +201036437035
www.icg-online.com

وقد يتطلب الإخطار بيان طبيعة الحدث، وتاريخ وقوعه، والالتزامات المتأثرة، والمدة المتوقعة للتأثير، والإجراءات التي تم اتخاذها لتقليل آثاره.

ويجب التعامل مع هذه المتطلبات بجدية، لأن عدم إرسال الإخطار في الموعد أو بالشكل المتفق عليه قد يؤثر على إمكانية الاستفادة من بعض الحقوق التعاقدية.

ولهذا يوصى بإعداد الإخطارات بصورة دقيقة ومدعمة بالمستندات، بدلًا من الاكتفاء بإرسال خطاب عام يفيد بوجود "ظروف قاهرة."

التخفيف من الضرر واجب عملي أساسي

لا تعني القوة القاهرة أن يتوقف الطرف المتأثر عن اتخاذ أي إجراءات.

بل ينبغي عليه اتخاذ الخطوات المعقولة للحد من آثار الحدث، والبحث عن البدائل المتاحة، والاستمرار في تنفيذ الالتزامات التي لم تتأثر بالظرف الاستثنائي.

وقد تشمل إجراءات التخفيف استخدام موردين بدلاء، أو تغيير طرق النقل، أو تعديل جداول التسليم، أو استخدام مواد بديلة، أو إعادة تنظيم الموارد، أو الدخول في مفاوضات مؤقتة مع الطرف الآخر.

كما ينبغي الاحتفاظ بالأدلة التي تثبت هذه الإجراءات، مثل مراسلات الموردين، وعروض الأسعار، ومستندات الشحن، والتقارير الفنية، والمراسلات مع الجهات الحكومية وشركات التأمين.

وتزداد أهمية ذلك في المنازعات التجارية والتحكيم، حيث قد يكون إثبات ما قام به الطرف المتأثر أثناء وقوع الحدث بنفس أهمية إثبات الحدث نفسه.

رابعًا: كيف ينبغي للشركات التعامل مع القوة القاهرة والظروف الطارئة؟

لا ينبغي انتظار وقوع النزاع للبدء في التفكير في القوة القاهرة أو الظروف الطارئة.

فإدارة هذه المخاطر تبدأ منذ صياغة العقد.

secretariat@icg-online.com | +201036437035
www.icg-online.com

وعند إعداد العقود طويلة الأجل أو العقود التي تتأثر بصورة كبيرة بالتقلبات الاقتصادية أو السياسية، ينبغي أن تتضمن الوثيقة التعاقدية آلية واضحة للتعامل مع الظروف الاستثنائية.

ويُفضل أن تشمل هذه الآلية تحديد الأحداث التي يمكن أن تؤدي إلى الحماية، ومدى تأثيرها المطلوب، وإجراءات الإخطار، والتزامات التخفيف، والآثار المترتبة على الحدث، ومدة التعليق، وآلية التفاوض، والحقوق المتعلقة بالإنهاء.

كما يمكن في العقود طويلة الأجل إضافة **شرط خاص بالظروف الطارئة وإعادة التفاوض**، بحيث يحدد الحالات التي يجوز فيها طلب إعادة التفاوض، والمدة الممنوحة للأطراف للوصول إلى حل، وما يحدث في حال فشل المفاوضات.

وهذا النهج مهم بصورة خاصة في العقود التي تمتد لسنوات، حيث قد يكون من غير الواقعي افتراض بقاء الظروف الاقتصادية والتجارية التي كانت قائمة عند توقيع العقد.

ماذا تفعل الشركة إذا وقع الحدث بالفعل؟

عند تعرض أحد العقود لظرف استثنائي، ينبغي اتباع منهج منظم قبل اتخاذ قرار بوقف التنفيذ أو الامتناع عن السداد أو إنهاء العقد.

أولًا : مراجعة القانون الواجب التطبيق والعقد لتحديد آلية توزيع المخاطر.

ثانيًا : تحديد الحدث وتاريخ وقوعه وتأثيره الفعلي.

ثالثًا : تحديد ما إذا كان التنفيذ قد أصبح مستحيلًا أم أنه أصبح أكثر تكلفة أو إرهاقًا.

رابعًا : التحقق من انطباق شروط القوة القاهرة أو الظروف الطارئة.

خامسًا : مراجعة مواعيد وشروط الإخطار.

سادسًا : توثيق العلاقة بين الحدث والتأخير أو عدم التنفيذ أو زيادة التكلفة.

secretariat@icg-online.com | +201036437035
www.icg-online.com

سابعًا : توثيق إجراءات التخفيف والبدائل التي تم بحثها.

ثامنًا : مراجعة وثائق التأمين ذات الصلة، بما في ذلك تأمين توقف الأعمال أو تأخير المشروعات أو المخاطر السياسية أو التأمين على البضائع، بحسب طبيعة النشاط.

تاسعًا : التواصل المبكر مع الطرف الآخر لمحاولة الوصول إلى حل تجاري يحافظ على العلاقة التعاقدية.

عاشرًا : الحصول على المشورة القانونية قبل اتخاذ إجراءات جوهرية مثل تعليق التنفيذ أو حجب المدفوعات أو المطالبة بتعديل المقابل المالي أو إنهاء العقد.

وفي كثير من الحالات، قد يكون الوصول إلى تعديل مؤقت أو اتفاق لإعادة جدولة الالتزامات أكثر فاعلية وأقل تكلفة من الدخول مباشرة في نزاع قضائي أو تحكيمي.

خاتمة

لم تعد القوة القاهرة والظروف الطارئة موضوعات نظرية تقتصر على العقود الدولية أو المنازعات الكبرى، بل أصبحت جزءًا أساسيًا من إدارة المخاطر القانونية والتجارية في بيئة أعمال تتسم بتغيرات اقتصادية وجيوسياسية وتنظيمية متسارعة.

ومع ذلك، فإن مجرد وقوع حدث استثنائي لا يعني تلقائيًا سقوط الالتزامات التعاقدية.

فالقوة القاهرة والظروف الطارئة لكل منهما شروطه وآثاره القانونية، ويظل تحديد القانون الواجب التطبيق، وصياغة العقد، وإثبات العلاقة السببية، والالتزام بالإخطار، واتخاذ إجراءات التخفيف، عوامل أساسية في تحديد موقف الطرف المتأثر.

secretariat@icg-online.com | +201036437035
www.icg-online.com

ولهذا، ينبغي للشركات ألا تنظر إلى شروط القوة القاهرة والظروف الطارئة باعتبارها بنودًا نمطية يتم إدراجها في نهاية العقد، وإنما باعتبارها **أداة أساسية لتوزيع المخاطر وحماية الاستمرارية التجارية**.

وفي العقود التي تمتد عبر الحدود، أو تخضع لقوانين مصر أو المملكة العربية السعودية أو دولة الإمارات أو دولة قطر، تزداد أهمية مراجعة آليات القوة القاهرة والظروف الطارئة في ضوء القانون المختار وطبيعة النشاط والالتزامات محل العقد.

إن أفضل وقت لمعالجة مخاطر القوة القاهرة والظروف الطارئة هو **قبل وقوع الحدث**؛ من خلال صياغة واضحة، وتوزيع دقيق للمخاطر، وآلية عملية للتعامل مع الظروف غير المتوقعة. أما عند وقوع الحدث، فإن سرعة التصرف، ودقة التوثيق، والالتزام بالإجراءات التعاقدية، والتفاوض المدروس، قد تكون عوامل حاسمة في حماية الحقوق وتقليل الخسائر وتجنب تحول الاضطراب التجاري إلى نزاع قانوني طويل ومكلف.

secretariat@icg-online.com | +201036437035
www.icg-online.com